

السيدة فاتو بنسودا
المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية

بيان إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

(2005) 1593

نيويورك

11 كانون الأول/ديسمبر 2013 –

:

السيد الرئيس، أصحاب السعادة:

- 1- ها إلى هذا المجلس في شهر حزيران/يونيه بالإحباط واليأس والشلل داخل المجلس حيال الوضع في دارفور. وهذا التقرير هو الثامن عشر الذي يقدمه مكنتبي إلى هذا المجلس منذ اعتماد القرار 1593، الذي أحال بموجبه المجلس، متصرفاً بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الوضع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية.
- 2- 1593 أملاً لضحايا دارفور: أملاً في أن معاناتهم ستنتهي؛ وأملاً في محاسبة المسؤولين عن وإرساء العدالة، ليس ذلك فحسب، بل أن يكون ذلك جلياً للعيان؛ وقبل هذا وذاك السلم والأمن الدائمين إلى دارفور. هذا الأمل ف المجلس مكنتبي برفع تقارير كل ستة أشهر عن التقدم المُحرز كي تظل محتهم قيد نظره الفعلي. ولكن للأسف، مع كل تقرير قدمه مكنتبي آمال ضحايا دارفور. ومع هذا التقرير الثامن عشر، قد يكون من التهوين بضياح الأمل كله. فيمرور السنوات، وعلى الرغم من تجاهل الحكومة السودانية السافر لقرارات هذا المجلس وبياناته، لا يزال الوضع في دارفور آخذاً في التدهور ولا تزال محنة ضحايا دارفور .
- 3- وليس تهديد لسلم والأمن الدوليين ه قد تدهورت أخرى، كالوضع في أبيي ، وكذا الوضع على طول الحدود بين السودان وجنوب السودان. الإنسانية ما يربو على عشرة مليارات ونصف مليار دولار، وأدى إلى مقتل 47 ، وإصابة واختطاف كثيرين آخرين.
- 4- ويبدو أن عمليات الهجوم على حفظة السلام أصبحت هي القاعدة، حيث إلى رقم قياسي 57 قتيلاً. وفي خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير وحدها قُتل حفظة سلام من تنزانيا ورواندا وزامبيا . ويحيي مكنتبي تضحياتهم ويذكر بأن الهجمات المتعّ العاملين في يبدو أن الجهود التي بذلت لم تكفٍ لتحديد هوية المسؤولين، على الرغم من إصرار الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الحكومة السودانية تحقيقاً على النحو الواجب. وهناك مصالح مشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمحكمة الجنائية الدولية تكمن في ضمان التعجيل بتقديم المسؤولين عن الهجوم على حفظة السلام إلى العدالة. وأنا أشجع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على أن يقدموا إلى مكنتبي التي توصلنا إليها من خلال التحقيقات الداخلية لكل منهما، وهو ما يصب في مصلحة العدالة.

5- وفي هذا العام وحده، بلغ عدد المشردين الجدد 460,000 . ولا يزال عدد القتلى والمختطفين والمشردين في تزايد كل عام. ولن تتوقف كل هذه الجرائم ما لم يُبد هذا الأطراف في نظام روما الأساسي تصميماً القبض على مرتكبيها.

6- 2004، اعتمد هذا المجلس 52 بياناً رئاسياً، و17 بياناً صحفياً بشأن الوضع في السودان بوجه عام. ليس الحكومة السودانية عن التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية كثيرة / فيها باستمرار تنفيذ قرارات هذا المجلس. ولم يقتصر أثر عدم التحرك والشلل داخل المجلس على تطويل أمد معاناة ضحايا دارفور فحسب، بل عزّ السيد البشير على تجاهل هذا المجلس، مما سوّ له أن يتفاخر علناً في خطاب ألقاه بتاريخ 13 تشرين / 2011 بأن السودان لا ينفذ قرارات مجلس الأمن. وللأسف، لم يتغير الوضع حتى اليوم. يتخذ هذا المجلس والدول إجراءات أكثر قوة، من غير المرجح أن يتحد .

7- وسوف يستمر الجناة المزعوم ارتكابهم جرائم خطيرة بحق السكان المدنيين في ارتكاب الجرائم ما لم يُفدّ . وقد قام مكتبي بما يجب عليه فعله، ويعود الأمر الآن لهذا الملايين من ضحايا الجرائم المتواصلة بلا هوادة في دارفور. يضع هذا المجلس والدول بجدية استراتيجيات لإلقاء القبض على مسؤوليتهم عن هذه الجرائم. وهذا هو السبيل الوحيد لإيقاف معاناة ضحايا دارفور التي يبدو أنها لا تنتهي. وإنه سيمة لهذا المجلس وللدول الأطراف أن يستطيع السيد البشير والسيد حسين السفر إلى دول مختلفة من دون أن يخاف أن يُلقى القبض عليهم. ولن يؤدي صمت هذا المجلس، حتى بعد إخطاره بحالات / انتهكت فيها التزامها بالامتثال لقرارات هذا المجلس محنة ضحايا دارفور.

8- إن السؤال الذي لا شك أنه يدور في خلد ضحايا دارفور هو: هل أصبح 1593 وما هو الهدف من الإحاطات التي يقدمها مكتب المدعي العام إن لم يتخذ المجلس إجراءات ملموسة للمتابعة يُتخذ إجراءً مراسلات التي أرسلتها دائرة محكمة الجنائية الدولية إلى المجلس عن طريق مسجّل المحكمة؟

9- وفي هذه المرحلة، سيدي الرئيس، لا يسعنا حصيفات للدائرة التمهيدية للمحكمة حينما أدلت برأيها :

"عندما يحيل مجلس الأمن، متصرفاً بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وضعاً معيناً إلى المحكمة لأنه يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، من المتوقع أن يتجاوب المجلس باتخاذ التدابير التي تُعد مناسبة في حالة تقاعس الدولة المعنية - التي هي طرف في النظام ا - تنفيذ ولاية

المحكمة التي كلفها بها المجلس. وخلافاً لذلك، إن لم يتخذ مجلس الأمن من مجلس الأمن إلى المحكمة الجنائية الدولية غايتها النهائية، وهي وضع حد للإفلات من العقاب. وبناءً على ذلك، تصبح أي إحالة من هذا القبيل عديمة الجدوى".

السيد الرئيس،

10- الإحباطات والتحديات والعقبات، لم ولن تفتقر عزيمة مكنتي على تنفيذ الولاية المسندة إليه 1593. ومن حق ضحايا دارفور علينا أن نثبت لهم أننا لم نتخل عنهم، وأنا قد نكون أملمهم الوحيد لتحقيق العدالة. وتحقيقاً لهذه الغاية، تستمر إجراءاتنا القضائية: ومن بينها على وجه الخصوص الاستعدادات لمحاكمة السيد عبد الله بندا التي تسير في مسارها المقرر. وقد ركز مكنتي على هذه القضية تركيزاً خاصاً، أخذاً بعين الاعتبار أن الموعد المحدد لبدء المحاكمة هو 5 أيار/مايو 2014. ويُعد استعداد السيد بندا للحضور طوعاً دليلاً واضحاً على ثقته في نظام العدالة الذي توفره المحكمة الجنائية الدولية وعلى إيمانه بأنه سوف يلقي معاملة عادلة ومتجردة وفقاً لأعلى معايير العدالة الإجرائية وأصول المحاكمات، ته إلى أن تثبت إدانته. مما يوجه رسالة إلى جميع الفارين الآخرين في قضية دارفور، مفادها : المحكمة الجنائية الدولية ما أبرياء. ولكي تكونوا على يقين، فإن _ شخص يحال إلى المحكمة يحصل على التسهيلات اللازمة والحق في المساعدة القانونية حصوله على محاكمة عادلة تحترم ضمانات أصول المحاكمات المنصوص عليها في نظام روما الأساسي.

11- المجتمع الدولي، ولا سيما هذا المجلس، في الضغط على الحكومة السودانية الذين صدرت بحقهم أوامر بإلقاء القبض قديمهم لا يزال يمثل تحدياً مستمراً لمكنتي في مضيه قدماً في . وبالنظر إلى موارد مكنتي المحدودة، والتحديات الأمنية الحكومة السودانية، تقتصر أنشطة مكنتي في هذا ي بالشهود. وهذا هو السبيل الوحيد الذي يمكننا من خلاله أن نضمن بداية سلسلة للإجراءات القضائية إذا ما ألقى القبض على الفارين من العدالة.

السيد الرئيس،

12- إن التقرير المقدم إليكم ما يتصل بهذه الإحاطة يستعرض الجرائم المزعومة التي ما زالت ترتكب في تتطلب بشدة تحقيقات كاملة. ومن الجدير بالملاحظة على نحو خاص وما يدعو بالفعل إلى القلق، أن أشخاصاً صدرت في حقهم بالفعل أوامر بإلقاء القبض يُزعم تورطهم في ارتكاب هذه الجرائم. لهذا المجلس من قبل، ينبغي أن يكون من الواضح الآن أن السلام الدائم في دارفور سيظل بعيد المنال طالما بقي أولئك الذين يُزعم تورطهم في ارتكاب الجرائم .

هجمات شنتها وزارة الدفاع واستهدفت مدنيين أو أناس آخرين أو فيهم عشوائياً، وكذا الهجمات المزعومة التي شنتها جماعات المتمردين، والأفعال الإجرامية المزعومة التي تؤثر المشردين، وأعمال الاختطاف والهجوم المزعومة على موظفي الإنسانية وحفظه السلام من بين آخرين.

13- إن المحنة التي يمر بها المشردون تبعث على القلق بوجه خاص. وعلى الرغم من أن عدد المشردين قد لا يهناك من الأسباب ما يدعو للاعتقاد بأن الكارثة قد أنها تتفاقم الإنسانية، مثل الغذاء والماء والمأوى الأكر بدائية في شكل أغطية بلاستيكية. مزاعم اختطاف أو سرقة مفوضية العون الإنساني التابعة للحكومة السودانية شحنات المعونة الغذائية الإنسانية أيضاً مصدر قلق لمكتبي، لأنهم دت به التقارير تركوا مئات الآلاف من المشردين داخلياً

14- ردت عمليات القصف الجوي المزعومة التي تؤثر في المدنيين كموضوع بارز في استعراضنا. في أن المدنيين لا يزالون يتحملون وطأة كل هذه الهجمات المسلحة. وقد أحاط مكتبي علماً بدراسة استقصائية حديثة حددت العنف بوصفه السبب الرئيس للوفيات بين اللائين، وكذا أن أبرزه مكتبي من قبل، والذي يتجلى في دخول آلاف الميليشيات المدن المستهدفة على متن سيارات من طراز لاند كروزر أو ممتطين أحصنة أو جمالاً ويواجهون القبائل المحلية. ويؤزم أن هذه الهجمات أسفرت عن مقتل وإصابة مدنيين، وتشريد عشرات الآلاف في كل مرة. وقد لاحظ مكتبي أيضاً تزايد الاشتباكات بين القبائل العربية التي كانت تساند في الماضي الميليشيا/الجنجويد التابعة السودانية، بما في ذلك المخاوف ذات الصلة إزاء استعداد الحكومة السودانية المتزايد لتأجيج نيران العنف حتى بين حلفائها التقليديين للتخلص من مطالبهم بمكافأة أكبر نظير مشاركتهم في الحملة العسكرية

15- يدرك مكتبي الأثر المتفشي والهدام للعنف الجنسي والجنساني المنظم النساء والفتيات، وهو ما يعد من بواعث القلق الرئيسة لمكتبي، ويدرك أيضاً أن عدد الحالات التي يبلغ عنها يقل على نحو خطير عن العدد الحقيقي. ولا شك في أن العنف الجنسي والجنساني يمثل تهديداً للسلام والأمن في دارفور. وبحيط مكتبي علماً بهجمات شنت على المدافعين قادة المجتمعات المحلية، وهو ما يترتب عليه أثر هدام مماثل على قدرة المجتمعات المحلية على رفع صوتها بحثاً عن العدالة والسلام والأمن. وتعرض هذه المجتمعات المحلية أيضاً على نحو متزايد لا يمكن العيش في ظلها بسبب اله التي تشن على موظفي المعونة الإنسانية ، مما يبدد المساعدة التي من الممكن أن يحصلوا عليها وي عاجزة عن تنفيذ مهمتها. جهاز الأمن والمخابرات الإنسانية إلى تدهور كبير في مستوى التغطية الصحية التي يقدموها لسد الفجوة في الخدمات المحلية المدمومة تماماً.

السيد الرئيس،

16- وبالنسبة لمسألة عدم التعاون، ما زال يتوجب على هذا المجلس الرد على ثماني مراسلات رسمية من الدائرة التمهيدية، من بينها عدم تعاون الحكومة السودانية في قضية هارون وك شيب. ويسهم صمت المجلس وعدم تحركه في إصرار السودان المستمر على تجاهل هذا المجلس. ويذكر المكتب بيان الدائرة بشأن هذه القضايا الذي ذكرت فيه الآتي: "المحكمة الجنائية الدولية ليس لديها آلية تنفيذ من دونه لا يمكن لها الوفاء بولايتها والمساهمة في وضع حد للإفلات من العقاب".

السيد الرئيس،

17- القرار الجامع لجمعية الدول الأطراف في جلستها الأخيرة لعام 2013، وهو

8، ولا سيما إشارتها ف 13 إلى البيان الرئاسي 2 12 شباط/فبراير 2013. ويشجع القرار على تعزيز علاقة مجلس الأمن مع المحكمة، مثلاً من خلال تقديم الدعم للعدالة الدولية في ولايات قوات حفظ السلام، وعقد مناقشات سنوية مفتوحة بشأن المحكمة، وتحديد وسائل

جوهرية في تعزيز هذه العلاقة على أرض الواقع. ولا شك في أن هذا الأمر ضروري إذا كان لنا أن نأمل في

تعتقدون كذلك أيضاً. أشكركم على حسن الإصغاء.

* * *